

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة
مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المخاطر في أقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بالقرار 233/78، الذي ترحب فيه الجمعية العامة ببدء الأمين العام من أجل ضمان أن يكون كل شخص على الأرض مشمولاً بحماية نظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، مع أقل البلدان نمواً، بإجراء دراسة شاملة تشارك فيها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الترتيبات القائمة، والدروس المستفادة والثغرات المحددة وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين لمواصلة النظر فيها. وقد أُعدَّت الدراسة بالاعتماد على البيانات المتاحة وبالمشاورة مع أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات الداعمة لمبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع.

ويعرض هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدراسة.

* A/79/150.

** قُيِّمَ هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290824 150824 24-14212 (A)



أولا - مقدمة

1 - في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، الذي اعتمد في آذار/مارس 2022⁽¹⁾، أعطى المجتمع الدولي أولوية عليا للتصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود بإدراجها ضمن مجالاته الستة ذات الأولوية. ويتضمن برنامج العمل دعوة إلى تعزيز النظم الشاملة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وتدابير بناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً. ودعا فيه المجتمع الدولي الأمين العام إلى إجراء دراسة شاملة بشأن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً، بما يشمل الترتيبات القائمة والدروس المستفادة والثغرات المحددة. واستجابةً لذلك الطلب، أعد مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، دراسة في آب/أغسطس 2024 بعنوان "حالة نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً" ستكون متاحة في الموقع الشبكي لمكتب الممثلة السامية، على الرابط التالي: <https://www.un.org/ohrls/>.

2 - وتستند الدراسة إلى العمل والتحليل اللذين أنجزا للتقرير المعنون "الحالة العالمية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لعام 2023"، الذي نُشر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتتبع نفس المنهجية عموماً. ولتحديد حالة تلك النظم في أقل البلدان نمواً، تم الحصول على البيانات من كل من الركائز الأربع لمبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع، كما يلي:

(أ) مرصد إطار عمل سينداي التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الذي يتيح بيانات تتعلق بالغاية (ز) من إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، وهي "الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استقادة الناس بها بحلول عام 2030"، فيما يتعلق بكل ركيزة من ركائز مبادرة الإنذار المبكر للجميع، كما يمنح درجة تقديرية مرغوبة لهذه النظم بشكل عام ويقدم معلومات تتعلق بالركيزة 1، بشأن المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث وإدارتها؛

(ب) نظام رصد التشخيصات القطرية للأرصاد الجوية الهيدرولوجية الذي استحدثته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (بالتعاون مع التحالف من أجل تنمية الأرصاد الجوية الهيدرولوجية) والبيانات والتقارير المستمدة من التقييم السريع للركيزة 2 في إطار مبادرة الإنذار المبكر للجميع، الذين يتيحون جميعهم معلومات عن الكشف عن الأخطار وانعكاساتها المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها والإنذار بها.

(ج) مركز بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات وتقارير الحقائق والأرقام المرتبطة به عن أقل البلدان نمواً، التي استخدمت للتأكد من حالة الركيزة 3، بشأن نشر الإنذارات والاتصال؛

(د) مركز الاستباق التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا سيما البيانات الواردة في التقرير المعنون "العمل الاستباقي في عام 2023: لمحة عامة عالمية"، الذي قدم أفكاراً متعمقة بشأن حالة الركيزة 4، بشأن قدرات التأهب والاستجابة.

(1) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

- 3 - وقد أُدرجت في الدراسة سلسلة من دراسات الحالات الإفرادية لتقديم أمثلة واقعية عن كيفية قيام البلدان والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المحلية بتصميم وتنفيذ وتشغيل نظم الإنذار المبكر ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وقد أعد دراسات الحالات تلك أعضاء شراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر والشركاء في تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع، وهي تسلط الضوء على النجاحات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تقيد في توسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة على الصعيد العالمي لتحقيق أهداف مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع.
- 4 - وللحصول على أفكار متعمقة ومزيد من التفاصيل بشأن الحقائق والأرقام، أُجريت مشاورات مع ممثلي أقل البلدان نمواً⁽²⁾، وبعد ذلك مع الشركاء في التنمية⁽³⁾. وعُرضت النتائج الأولية في المشاورات، ودُعي المشاركون للتعليق على ما لوحظ من اتجاهات وتقديم أفكار متعمقة لإدراجها في هذا التقرير.
- 5 - وأُجريت مشاورة أخرى مع أكثر من 50 ممثلاً عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، حيث أُتيحت الفرصة للمشاركين لتقديم تعليقاتهم على المسودة الأولى للدراسة ومناقشة المسائل ذات الصلة⁽⁴⁾. واستُخدمت الأفكار المتعمقة المكتسبة من تلك المشاورات لزيادة تحسين محتوى التقرير ونتائجه وتوصياته.
- 6 - ويرد في الفرع أدناه موجز للنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في الدراسة المعنونة "حالة نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً". ويمكن للقراء الرجوع إلى الدراسة للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، بما في ذلك تحليل متعمق للبيانات ورسوم بيانية ودراسات حالات إفرادية عن بلدان بعينها ومبادرات فردية، بالإضافة إلى معلومات من شتى المشاورات التي أُجريت في إطار الأعمال التحضيرية.

ثانياً - النتائج والتوصيات الرئيسية

ألف - انخفاض عدد أقل البلدان نمواً التي تبلغ عن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

- 7 - أبلغ أقل من نصف أقل البلدان نمواً (20 بلداً من عدد إجماليه 45 بلداً، أو 44 في المائة) عن وجود نظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة، وكانت أقل نسبة مبلغ عنها هي نسبة أقل البلدان الأفريقية نمواً (13 بلداً من أصل 34 بلداً، أو 38 في المائة). ومع ذلك، أظهرت القارة الأفريقية أكبر تحسّن على مدى العقد الماضي، على الرغم من أنها بدأت من مستوى متدنٍ. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من أقل البلدان نمواً لديها نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، إلا أن العديد منها يقرّ بوجود نظم إنذار مبكر بخطر واحد أو نظم إنذار مبكر قطاعية، وغالباً ما تكون خاصة بأخطار الطقس والمياه. ومع ذلك، لا يُنظر دائماً إلى هذه النظم على أنها خطوة نحو نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة أو مقدمة لها. ويوصى بأن يُبلغ عن

(2) كانت غالبية ممثلي أقل البلدان نمواً من المرافق الوطنية للأرصاء الجوية والهيدرولوجيا والسلطات الوطنية لإدارة الكوارث، حيث شارك أكثر من 30 مشاركاً من 17 بلداً من هذه البلدان في المشاورات التي أُجريت افتراضياً، بما في ذلك ممثلون من إثيوبيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، والسودان، وغامبيا، وغينيا، وكمبوديا، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، وميانمار، ونيبال.

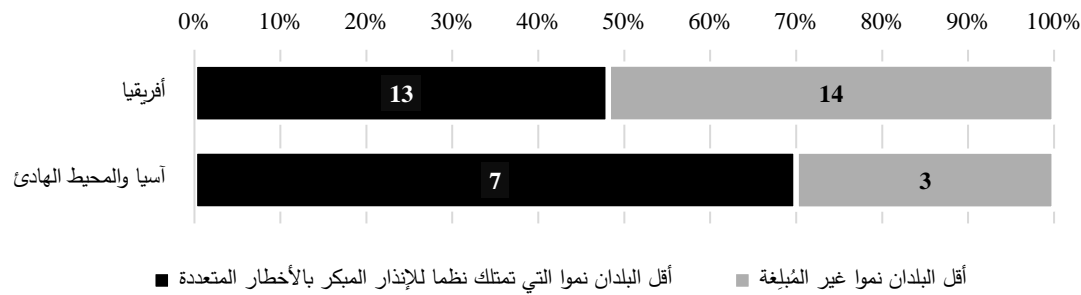
(3) انضم إلى المشاورات ممثلو البعثات الدائمة لألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدانمرك والصين والهند لدى الأمم المتحدة ووفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

(4) تُعرّف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة (الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة) ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمنظمات ذات الصلة.

وجود نظم الإنذار المبكر بخطر واحد في مرصد إطار سندياي باعتباره شكلاً من أشكال نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على الرغم من أنه قد يُمنَح درجة تقديرية منخفضة نسبياً من حيث الشمول. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى البيانات المصنفة (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالجنس والعمر والإعاقة) يصعب تحديد الإجراءات المطلوبة لمعالجة الثغرات القائمة.

الشكل الأول

نسبة وعدد أقل البلدان نمواً في كل منطقة التي أبلغت عن وجود نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة مقارنة بالأرقام العالمية



المصدر: مرصد إطار سينداي، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

التوصيات

8 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على الإبلاغ عن وجود أي نظم إنذار مبكر بموجب الغاية (ز) في مرصد إطار سينداي، وينبغي أن تتلقى الدعم التقني اللازم لقيامها بذلك. وحيثما أمكن، ينبغي أن تكون البيانات المجمعة مصنفة (حسب الجنس والعمر والإعاقة، علاوة على معايير أخرى كالدخل والإلمام بالقراءة والكتابة)، وذلك تمكيناً لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاحتياجات ذات الأولوية، لا سيما في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وينبغي أيضاً أن تأخذ مناهج جمع البيانات بعين الاعتبار سكان المستوطنات العشوائية، وكذلك السكان المتقلبين والنازحين.

9 - وعلى وجه الخصوص، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى الدعم وبناء القدرات لتحقيق ما يلي:

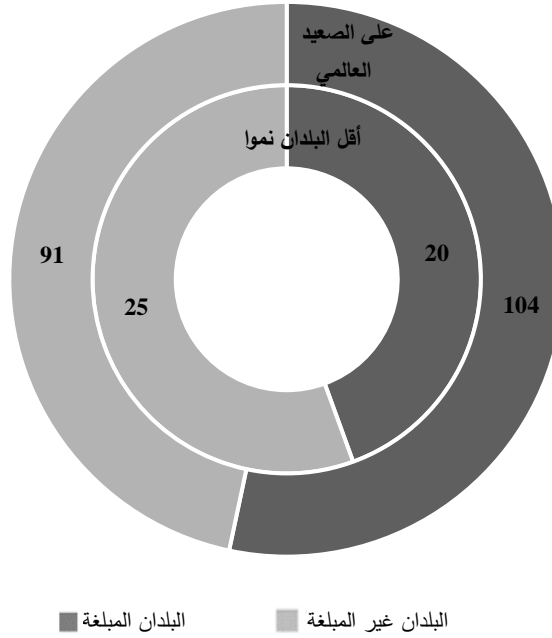
(أ) دمج نظم الإنذار المبكر الموجودة مسبقاً في نظم شاملة للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة بحيث يتعدد ما تغطيه من مخاطر (بما في ذلك أخطار الطقس والمياه)؛

(ب) تصميم نظم جديدة للإنذار المبكر (بما في ذلك النظم التجريبية)، ربما بدءاً بالتركيز على خطر واحد ذي أولوية، مع إمكانية توسيع نطاقها لتكون نظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يُستخدَم من معلومات ونظم وهياكل (بما يشمل الحوكمة).

10 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على مراعاة الحاجة إلى نظم متكاملة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستوى الوطني وعلى ضمان أن يكون تصميم أي نظام للإنذار المبكر، مهما صغر، بقيادة قطرية لضمان التوافق.

الشكل الثاني

عدد أقل البلدان نموا التي أبلغت عن وجود نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة مقارنة بالأرقام العالمية



المصدر: مرصد إطار سينداي، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

باء - إدارة قوية للمخاطر في جميع القطاعات كمقدمة لنظم موفقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

11 - تقوم نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الفعالة والكفؤة على أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاعات الاقتصادية الحساسة للمناخ. وعادةً ما تتولى الوكالات أو السلطات الوطنية لإدارة الكوارث (أو ما يناظرها) زمام المبادرة في نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وخاصة في إصدار أوامر الإجلاء عند اللزوم. ويُقدّم الدعم الفني من قبل متخصصين في القطاعات، مثل المرافق الوطنية للأرصاء الجوية والهيدرولوجيا بالنسبة لأخطار الطقس والمياه، ومن قبل خبراء آخرين في مجالات مثل الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والمساعدة الإنسانية. وفي العديد من أقل البلدان نموا، توفر مجموعات العمل المواضيعية الموجودة مسبقاً في العديد من البلدان الأقل نمواً مدخلاً طبيعياً لمختلف خبراء القطاع الاقتصادي للمساهمة في نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ويكتسي تعيين صوت واحد موثوق به كمصدر للإنذار أهمية بالغة بشكل خاص، وينبغي أن تدعمه جميع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام. ولتعزيز فعالية نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، من الضروري أن يفهم جميع أصحاب المصلحة أدوارهم المحددة وأن يعترفوا بها ويدعموا بعضهم بعضاً في ما حُدد لهم من أدوار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون السياسات والاستراتيجيات والتدخلات الوطنية قائمة على المعرفة بالمخاطر.

التوصيات

12 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على القيام بما يلي:

(أ) إنشاء إطار حوكمة وطني لنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة، ويعين صوتاً واحداً موثقاً به كمصدر للإنذار ويضمن آلية لتبادل البيانات. وينبغي أن يشمل التمثيل جميع القطاعات الاقتصادية والفئات المجتمعية، مثل النساء والشباب والجماعات الدينية والتقليدية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تدافع عن السكان المتنقلين والنازحين؛

(ب) إشراك الجهات الفاعلة من غير القطاع العام في تصميم نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة واستحداثها وتسليمها. وينبغي أن يشمل هذا التعاون القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمنظمات الشعبية، بما في ذلك ممثلو الشعوب الأصلية، لضمان أن تكون الإنذارات مفهومة ومستجيبة لاتخاذ إجراءات وأن تستند النظم إلى قدرة المجتمعات المحلية القائمة على الصمود، وأن تستخدم قنوات اتصال موثوقة.

13 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على القيام بما يلي:

(أ) دعم وتشجيع أقل البلدان نمواً في وضع وتنفيذ إطار حوكمة فعال لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛

(ب) دعم أقل البلدان نمواً في إقامة شراكات قوية ومنصفة مع الجهات الفاعلة من غير القطاع العام من أجل إنجاز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

جيم - ضعف المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث في أقل البلدان نمواً

14 - على الرغم من أن إحراز التقدم في الركيزة 1، بشأن المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث، متأخر على الصعيد العالمي مقارنة بالركائز الأخرى، إلا أن عدداً أقل نسبياً من أقل البلدان نمواً قد أبلغ عن امتلاكه المعلومات اللازمة عن المخاطر. والحالة أشد حدة في أفريقيا. وتشكل المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث أساس نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وعليها تقوم سائر الركائز. فبدون معارف شاملة تتعلق بمخاطر الكوارث، يصبح تنفيذ أفضل الممارسات، مثل التنبؤ على أساس الآثار، أمراً صعباً جداً.

التوصيات

15 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على تقييم الأخطار (بما في ذلك الأخطار غير أخطار الطقس والمياه)، وقابلية التأثر والتعرض، من أجل تحديد المخاطر ذات الأولوية على المستوى الوطني والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر والمناطق الحرجة المحتملة. وحيثما أمكن، ينبغي تصنيف البيانات المجمعة حسب الجنس والعمر والإعاقة، بالإضافة إلى معايير أخرى كالدخل والإلمام بالقراءة والكتابة.

16 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على استخدام المنصات والبوابات القائمة التي تستضيف البيانات والأدوات المتعلقة بالمخاطر، مثل بوابة المخاطر والقدرة على الصمود التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

17 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على دعم أقل البلدان نمواً في جمع وإدارة وتحليل المعارف المفصلة والمصنّفة المتعلقة بمخاطر الكوارث من خلال مزيج من الدعم التقني والمالي، وذلك لتوفير النظم والمهارات اللازمة لاكتساب المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث والحفاظ عليها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالخسائر والأضرار. وينبغي أن تركز الاستثمارات على إتاحة البيانات وإمكانية الوصول إليها وقابليتها للتشغيل البيئي، وعلى تعزيز أو تكييف النظم القائمة، بدلا من إنشاء نظم جديدة، لا سيما تلك التي تعتمد على بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما لا يتوافر للعديد من أقل البلدان نمواً.

دال - الاستخدام المحدود لنهج التنبؤ على أساس الآثار في أقل البلدان نمواً

18 - تمثل نهج التنبؤ على أساس الآثار أداة قوية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، لكن عددا قليلا جدا من أقل البلدان نمواً يستخدمها. وعادة ما يُطبّق التنبؤ القائم على الآثار في التنبؤ بأخطار الطقس والمياه، ويجمع التنبؤ القائم على الآثار بين ترجيح حدوث الخطر أو احتمال حدوثه والتأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك الخطر، من أجل توفير تقييم شامل للمخاطر في منطقة أو موقع ما وفي وقت محدد. وتتمثل فائدة نهج التنبؤ على أساس الآثار في تحويل التركيز من ما سيكون عليه الطقس إلى ما سيتسبب الطقس في حدوثه، وبالتالي توجيه الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، مع الاعتراف بأن التأثير والإجراءات المطلوبة قد تختلف بشكل كبير حسب القطاع الاقتصادي. واستخدام الترجيح يعني أن هناك إمكانية لإصدار إنذارات من المستوى الأدنى من المخاطر قبل عدة أيام من وقوعها، مع تحسّن مستوى التيقن من مدى الخطر وتأثيره المحتمل وموقعه وتوقيته المحتملين بمرور الوقت، مما يسمح برفع أو خفض المستوى العام للمخاطر على الأرواح والأصول وسبل العيش وفقا لذلك. وعلى الرغم من الإمكانيات التي ينطوي عليها التنبؤ على أساس الآثار، فإن عددا قليلا من أقل البلدان نمواً يصدر توقعات أو إنذارات باستخدام نهج من قبيله، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص المعلومات عن المخاطر ونقص التدريب. والنهج متعدد القطاعات متضمّن في التنبؤ على أساس الآثار، ولذلك قد يكون نقص التعاون بين المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا وممثلي شتى القطاعات الاقتصادية عاملا معيقا آخر. ويزداد الوضع في أقل البلدان نمواً تعقيدا بسبب الافتقار المتكرر للتكنولوجيات وبسبب ضعف حالة شبكات المراقبة (اللازمة لرصد المخاطر) ونظم التنبؤ (لتحليل البيانات وتوليد منتجات الإنذار).

التوصيات

19 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على اتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى نهج التنبؤ على أساس الآثار وتنفيذها داخل مؤسساتها، لا سيما المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، والتعاون مع ممثلي القطاعات الاقتصادية الحساسة للمناخ، مثل الزراعة والطاقة والصحة والمياه والبنية التحتية والنقل، لتحديد عتبات الأثر وتحديد التعرّض ومواطن الضعف. وينبغي تعزيز جمع البيانات الشاملة لعدة قطاعات وتشاؤها باعتبار الأمر نشاطا أساسيا للتنبؤ على أساس الآثار.

20 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على دعم أقل البلدان نمواً في تنفيذ التنبؤ القائم على أساس الآثار عن طريق الاستفادة من الفرص المتاحة لجمع المعلومات عن مخاطر الكوارث، وتطوير وتركيب نظم تدعم التنبؤ على أساس الآثار، وتوفير فرص التدريب واكتساب المهارات والدعم الفني للموظفين.

هاء - استمرار استعصاء نشر نظم الإنذار حتى الميل الأول أو الميل الأخير

21 - على الرغم من التطورات الأخيرة في تغطية واستيعاب التكنولوجيا النقالة وتكنولوجيا الإنترنت في جميع أنحاء العالم وفي أقل البلدان نمواً، لا تزال تغطية بعض المجتمعات الأكثر ضعفاً تشكل تحدياً كبيراً، خاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية حيث تستمر الفجوات في الوصول إلى الخدمات واستخدامها. وهناك اتجاه واعد فيما يتعلق باستيعاب التكنولوجيا النقالة في صفوف الأجيال الشابة، لكن الفجوة بين الجنسين مستمرة. وحتى في البلدان التي تتمتع بتغطية شبكية جيدة، فإن تكلفة الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، من حيث الأجهزة والبيانات، تجعل هذه التكنولوجيا في غير متناول الفقراء. وهذا يعني أن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لا يمكن أن تعتمد على التكنولوجيا الرقمية حصراً، بما في ذلك التطبيقات النقالة وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي، لنشر رسائل إنذار مستوجبة لاتخاذ إجراءات، وأن الرسائل النصية والمكالمات الصوتية تظل قنوات أساسية كذلك، في المناطق الريفية خاصة. وتتسم القنوات غير الرقمية، كالتلفزيون والإذاعة، بالأهمية أيضاً، وإن كانت قد تقصر في الوصول إلى المجتمعات الريفية، مما يعني أن شبكات الاتصال التقليدية، كالمجموعات المجتمعية، والحلول غير التكنولوجية، كاستخدام مكبرات الصوت والأعلام، ينبغي أن تكون جزءاً من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ولضمان تلقي جميع السكان المستهدفين، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً المقيمة في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة، رسائل الإنذار المبكر والرسائل الإرشادية المستوجبة لاتخاذ إجراءات، يمكن نشر هذه الإنذارات من خلال قنوات التوعية والاتصال المنشأة في إطار نظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

التوصيات

22 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على ضمان اتباع نهج متعدد القنوات في نشر الإنذارات المستوجبة لاتخاذ إجراءات تأخذ في الاعتبار الاحتياجات اللغوية واحتياجات الوصول، لا سيما في المناطق التي ترتفع فيها مستويات النزوح أو السكان متعددي اللغات. وينبغي أن تشمل القنوات حلولاً غير تكنولوجية (اللافتات الإخبارية أو لوحات النشرات أو الأعلام أو مكبرات الصوت أو صفارات الإنذار) ووسائل الإعلام التقليدية (الإذاعة والتلفزيون) وحلول الهاتف المحمول (مثل المكالمات الصوتية والرسائل النصية ورسائل نظام الإنذار المبكر من خلال البث الخلوي والرسائل النصية القائمة على الموقع والحلول الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة)، بالإضافة إلى حلول رقمية أكثر تقدماً، مثل التطبيقات النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ككل (البريد الإلكتروني والمواقع الشبكية).

23 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على وضع تشريعات وطنية تكفل بث الإنذارات المبكرة مجاناً وعلى سبيل الأولوية عبر جميع وسائل الإعلام، العامة والخاصة على حد سواء، بما في ذلك محطات الإذاعة المحلية وشبكات الاتصال المجتمعية التي تعتبر حيوية للوصول إلى جميع المواطنين، مثل سكان المستوطنات العشوائية والفئات النازحة أو المهمشة.

24 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على العمل مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول ابتغاء ما يلي:

- (أ) مواصلة الاستثمار في البنية التحتية للهاتف المحمول وفي توسيع أو تحسين الشبكات؛
- (ب) دعم نشر الإنذارات المستوجبة لاتخاذ إجراءات من خلال البث الخلوي أو الرسائل النصية القائمة على الموقع واستخدام بروتوكول الإنذار الموحد، وكذلك من خلال استخدام المكالمات

الصوتية والرسائل النصية العامة داخل المجتمعات المحلية والنشر عبر الإنترنت (بما في ذلك من خلال البريد الإلكتروني والمواقع الشبكية الرسمية)؛

(ج) خفض تكاليف خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول من أجل تحقيق الهدف المتعلق بيسر التكلفة الذي حددته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، كحد أدنى؛

(د) التفاوض على أسعار معقولة⁽⁵⁾ لتوفير الرسائل النصية المتعلقة بالإنذارات العامة، طالما أن الطلب على الرسائل النصية موجود.

25 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على الاستفادة من نظم إدارة المعلومات وقواعد البيانات المتاحة، وكذلك من نظم التوعية والاتصالات المنشأة في إطار آليات الحماية الاجتماعية، وذلك لنشر رسائل الإنذار المبكر والرسائل الإرشادية المستوجبة لاتخاذ إجراءات في صفوف السكان المستهدفين، بمن فيهم الأشخاص الأكثر تهميشاً الذين يعيشون في المناطق الريفية.

26 - وتُشجّع الشركاء في التنمية على القيام بما يلي:

(أ) دعم أقل البلدان نمواً في مناقشاتها مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول وفي وضع التشريعات المناسبة وإنشاء البنية التحتية التقنية تمكينا للبث الخلوي أو الرسائل النصية القائمة على الموقع لدعم رسائل الخدمة العامة للإنذار المبكر؛

(ب) كفالة عدم الاكتفاء بنشر الإنذارات عبر القنوات الرقمية، وضمان التأكد من نشرها بشكل متسق عبر قنوات متعددة تُختار على أساس الاحتياجات المحلية.

واو - الافتقار إلى النظم التشغيلية والبنية التحتية لدعم نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في العديد من أقل البلدان نمواً

27 - تتباين حالة المعدات والبنية التحتية تبايناً كبيراً لدى أقل البلدان نمواً، فبعضها لا يكاد يمتلك أي معدات، بينما يمتلك البعض الآخر شبكات ونظماً متقدمة نسبياً. ويحاول العديد من هذه البلدان إنشاء نظم إنذار مبكر أو نظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة، على الرغم من عدم كفاية ما لديها من نظم الرصد والتنبؤ والبنية التحتية أو عدم قابليتها للتشغيل. وغالباً ما يتعذر عليها تشغيل المعدات أو صيانتها بسبب مجموعة من العوامل، مثل نقص قطع الغيار؛ وعدم كفاية الميزانيات التشغيلية (لتكاليف التشغيل، مثل الكهرباء والاتصالات)؛ وعدم كفاية الحصول على الطاقة؛ وتكاليف الصيانة الوقائية والمعايرة؛ وكثرة النظم القديمة أو المتقادمة (الأجهزة والبرمجيات)؛ ونقص ذوي المهارات من الفنيين والمهندسين. وتجدر الإشارة إلى عدم امتثال أي من أقل البلدان نمواً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن شبكة الرصد الأساسي العالمية⁽⁶⁾،

(5) في حالة مثالية، لا تُفرض أي رسوم على نشر رسائل الخدمة العامة مثل الإنذارات بخطر وشيك، سواء عن طريق الرسائل النصية أو التلفزيون أو الإذاعة.

(6) تهدف شبكة الرصد الأساسي العالمية، التي أنشأها المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية، إلى توفير مجموعة أساسية عالمية من الملاحظات لدعم تحسين التنبؤ بأحوال الطقس بواسطة الحاسوب على الصعيد العالمي. وتعرض الشبكة حداً أدنى من الممارسات والمتطلبات القياسية. وهي توضح متطلبات مجموعات المتغيرات المرصودة التي تتم مشاركتها دولياً، لفائدة أربعة أنواع مختلفة من محطات الرصد. ويلتزم الأعضاء بأن يُسمى للشبكة ما هو معيّن من المحطات الأرضية السطحية، ومحطات الهواء العلوي التي تُشغل من الأرض، والمحطات البحرية السطحية في المناطق الاقتصادية الخالصة، ومحطات الهواء العلوي في المناطق الاقتصادية الخالصة.

وإن كان من المشجع رؤية التقدم الكبير الذي أحرز بفضل مرفق تمويل الرصد المنهجي والمشاريع والاستثمارات الأخرى، مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية. ففي إطار مرفق التمويل، حوّل التركيز التقليدي على نفقات التجهيز إلى آلية يتم من خلالها تقديم مساهمة في التكاليف التشغيلية الجارية، مقابل البيانات⁽⁷⁾. ويُؤمل أن يظهر مستقبلاً تأثير هذه الاستثمارات في إحصاءات شبكة الرصد الأساسي العالمية. ومع ذلك، فإن النهج الذي يتبعه مرفق التمويل نهج غير عادي، ولا يزال يتعين على البلدان أن تقدم مساهمات، وإن كان ذلك النهج يتيح بعض الأموال للعمليات والصيانة.

التوصيات

28 - تُشجّع أقل البلدان نمواً، وبشكل أكثر تحديداً مرافقها الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والوزارات التي تشرف عليها، على العمل مع الشركاء في التنمية لوضع نماذج تمويل مستدامة للبنية التحتية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما يتجاوز الاستثمارات الرأسمالية ليشمل التكاليف التشغيلية المتكررة والصيانة وتدريب الموظفين، وذلك لضمان الأداء الوظيفي على المدى الطويل.

29 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على التعاون مع الوكالات الإنسانية والشركاء في التنمية لتحديد مواقع الفئات الضعيفة، بما في ذلك المستوطنات العشوائية ومخيمات النازحين داخلياً ومناطق النزوح عالية الخطورة. وينبغي لها أيضاً أن تضمن أن تكون البنية التحتية، مثل محطات الرصد وأبراج الاتصالات، مرغوبة بشكل استراتيجي أو مصممة للنشر السريع لخدمة هذه المجموعات السكانية التي تطرأ عليها تغييرات.

30 - وتُشجّع الشركاء في التنمية على النظر في تعديل نماذج التمويل الخاصة بهم أو تحديد آليات أخرى، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص، لضمان عدم تركيز الاستثمارات على نفقات التجهيز وحدها. وتتطلب أفضل الممارسات أيضاً، كحد أدنى، أن تشمل الاستثمارات في المعدات تدريب كل من مشغلي المعدات والقائمين على صيانتها، وأن يتم توفير المعدات اللازمة لصيانة ومعايرة النظم وأجهزة الاستشعار. وقد يلزم أيضاً تقديم الدعم الفني لوضع خطط تشغيل وصيانة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك مراقبة النظام والصيانة الوقائية الروتينية المخطط لها. وينبغي أيضاً أن تكون الاستثمارات مناسبة للسياق المحلي، وهذا لا يعني بالضرورة الاستثمار في أحدث التقنيات، بل في المعدات التي يمكن تشغيلها وصيانتها بقدرات محدودة أو متقطعة تتعلق بالطاقة الكهربائية أو الإنترنت أو المعالجة.

زاي - زخم مطرد للعمل الاستباقي

31 - يكتسب التحول من الاستجابة البعدية إلى العمل الاستباقي أو المبكر زخماً مطرداً. ويعمل المزيد من أقل البلدان نمواً على تطوير وتنفيذ أطر عمل استباقية، إلى جانب تدخلات ذات طابع رسمي أقل. وفي الآونة الأخيرة، استفاد العديد من أقل البلدان نمواً من وجود مثل هذه الخطط، التي فُعلت استجابةً للعتبات التي يتم بلوغها فيما يتعلق بالفيضانات والجفاف والأعاصير المدارية، من بين مخاطر أخرى. وفي حين أن العديد من أقل البلدان نمواً لديها خطة أو أكثر من الخطط، إلا أن بعضها لديه فقط خطط محلية مفرطة لمخاطر محددة تؤثر على مجتمعات صغيرة، في حين أن بعضها الآخر ليس لديه خطط بالمرة. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى زيادة عدد أطر العمل الاستباقي والترتيبات المماثلة، بحيث يكون لدى كل بلد من تلك

(7) عادةً، تشمل التكاليف التشغيلية النفقات المتعلقة بالطاقة والاتصالات والمواد المستهلكة (خاصة بالنسبة للأرصاد الجوية للهواء العلوي).

البلدان أطر عمل مماثلة لجميع المناطق الحرجة المحددة تغطي، في وضع مثالي، جميع الأخطار ذات الأولوية.

التوصيات

- 32 - يُشجّع أقل البلدان نمواً على وضع أطر عمل استباقية للمناطق الحرجة والمخاطر ذات الأولوية⁽⁸⁾. وينبغي أن تتوقع هذه الخطط، قدر الإمكان، سيناريوهات النزوح المحتملة، بما في ذلك تلك الناتجة عن عمليات الإجلاء الاستباقية. وينبغي أن تشمل الخطط التمرکز المسبق للموارد، وطرق الإجلاء المأمونة، ومراعاة نشر الإنذارات المخصصة لاحتياجات الأشخاص النازحين داخليا والسكان كثيري التحرك.
- 33 - وتُشجّع أقل البلدان نمواً على استكشاف سبل إدماج أطر العمل الاستباقي في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية الأوسع نطاقاً لإدارة مخاطر الكوارث.
- 34 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على دعم تطوير أطر العمل الاستباقي، بما في ذلك تقديم الدعم التقني في مرحلة التصميم والدعم المالي لتوفير التمويل المرن والمرتبب مسبقاً لمثل هذه الإجراءات، عند بدئها وفي الفترة التي تسبقها مباشرة، وكذلك الدعم الميداني لرفع مستوى التأهب.
- 35 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على تحسين التعاون بين القطاعات، وإدراج مصادر تمويل أكثر تنوعاً والبحث عن فرص لتوسيع نطاق الآليات والأدوات المالية بغية تعميم أطر العمل الاستباقي.

حاء - تسخير قوة الشباب

- 36 - كما أُبرزَ أعلاه، فإن الشباب لديهم القدرة على دعم تنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. فهم يتبنون التكنولوجيا الرقمية، وهم مستقبليون فاعلون للمعلومات وناشرون لها. وعندما يُمكن الشباب من خلال التثقيف بشأن المخاطر والتعرض ومواطن الضعف التي تؤثر على مناطقهم، يمكن للشباب المساعدة في إنكاء الوعي وفي العمل داخل مجتمعاتهم.

التوصيات

- 37 - لتعظيم الفرص المتاحة للشباب:
- (أ) ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تشجع الشباب على القيام بدور فاعل في العملية برمتها، بدءاً من تخطيط نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة حتى تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛
- (ب) يُشجّع الشركاء في التنمية على النظر في إمكانية إشراك الشباب والمجموعات المرتبطة بهم، مثل المدارس ومنظمات الشباب، في مبادرات نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

(8) من شأن أطر العمل الاستباقي أن تسهم أيضاً في تحقيق الغاية (ج) من إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بشأن خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث، والغاية (د) بشأن الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية.

طاء - تحفيز مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

38 - أفاد العديد من أقل البلدان نموا بأن مبادرة الإنذار المبكر للجميع تجمع بين مختلف الوكالات والمؤسسات المعنية بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستويين الوطني والإقليمي. ففي العديد من هذه البلدان، اكتمل الآن العمل الأساسي ويتم التركيز على التنفيذ. وفي حين أن التقدم المحرز كان جيدا في صفوف أقل البلدان نموا التي حُدثت للدعم المعجل في إطار المبادرة، إلا أنه لكي يتحقق هدف الأمين العام ينبغي توسيع نطاق الدعم ليشمل جميع أقل البلدان نموا وبلدان العالم جميعا. ومع ذلك، فإن تنفيذ المبادرة يشكل تحديا خاصا في أقل البلدان نموا، بل وأكثر من ذلك في البلدان الهشة أو المتضررة من النزاعات و/أو العنف و/أو الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية. وغالبا ما تواجه البلدان الأخيرة تحديات إضافية، كضعف الحوكمة، وضعف البنية التحتية أو انعدامها، ووجود فئات سكانية ضعيفة جدا، بما في ذلك النازحون داخليا وغيرهم ممن يعيشون في مخيمات مؤقتة، مما يزيد ما يتعرضون له من مخاطر. وفي مثل هذه السياقات، يُنصح بأن يُتبع نهج مرن يراعي ظروف النزاع في تخطيط نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وفي برمجتها.

التوصيات

39 - تُشجّع أقل البلدان نموا على مواصلة المضي قدما في اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

40 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على القيام بما يلي:

(أ) دعم جميع أقل البلدان نموا في تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع من خلال توفير الدعم الفني والمالي وضمان اتساق الأنشطة والمشاريع والبرامج؛

(ب) اعتماد نهج مرن يراعي ظروف النزاع، قدر الإمكان، في تنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نموا.

41 - تدعم المؤسسات الإقليمية العمل على الصعيد الوطني. ويفتقر العديد من أقل البلدان نموا إلى البنية التحتية الوطنية والنظم والموظفين الوطنيين المتخصصين اللازمين لرصد حدوث المخاطر والتنبؤ بها، بما في ذلك أخطار الطقس والمياه. وعليه، يكون للمؤسسات الإقليمية دور مهم تؤديه، سواء كانت مؤسسات حكومية دولية، مثل النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا، أو كانت امتدادات لوكالات الأمم المتحدة، مثل المراكز الإقليمية المتخصصة في الأرصاد الجوية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتتيح هذه المؤسسات والمراكز التوجيه الفني والتدريب الأساسيين للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا وغيرها من المؤسسات والوكالات في مناطقها، وتضطلع بدور قيادي في المبادرات العابرة للحدود مثل برنامج التنبؤ بأحوال الطقس القاسية الذي تقوده المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأعاصير المدارية، والنظام التوجيهي للفيضانات الخاطفة.

42 - وتُشجّع أقل البلدان نموا على اغتنام كل فرصة لاستخدام المنتجات الإقليمية والمشاركة في المبادرات الإقليمية المتعلقة برصد المخاطر والتنبؤ بها والإنذار بها.

43 - وينبغي للشركاء في التنمية تشجيع وتيسير استخدام أقل البلدان نموا للمنتجات الإقليمية ومشاركتها في المبادرات الإقليمية، بوسائل تشمل ما يلي:

- (أ) إتاحة الأموال للموظفين الفنيين للمشاركة في الدورات التدريبية والاجتماعات الإقليمية؛
- (ب) ضمان إدراج منتجات المراكز الإقليمية كمدخلات بيانات لمشاريع نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛
- (ج) الدعوة إلى توفير بنية تحتية كافية ومتينة، وخاصة سعة نطاق الإنترنت، لتمكين المشاركة في الفعاليات عبر الإنترنت؛
- (د) تشجيع المراكز الإقليمية على أن تكون شاملة لجميع البلدان في المنطقة، على سبيل المثال من خلال النظر في الحاجة إلى إتاحة المنتجات والتدريب بلغات مختلفة.

ياء - لزوم أن تكون نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بقيادة قطرية

44 - يتزايد عدد المشاريع والمبادرات التي تركز على نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة أو المتعلقة بها. وهذا تطور إيجابي، لولا أنه ينطوي على خطر نقل نشاط نجح في موقع ما إلى موقع آخر، دون إجراء تعديلات كافية تلائم السياق المحلي. ويجب أن يكون الإنسان محورَ النظم الفعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، ويجب أن توكل قيادة تلك النظم إلى جهات محلية. ويشمل ذلك لزوم اعتماد نهج تراعي المنظور الجنساني وظروف النزاع وتشمل الجميع عند إنشاء مثل هذه النظم، لتحقيق أقصى قدر من الفوائد لجميع الفئات السكانية ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويجب أيضا أن تتسق التدخلات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة مع الخطط الوطنية، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وبتغير المناخ. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى المواءمة مع الخطط الإقليمية فيما يتعلق بالنظم العابرة للحدود كأحواض الأنهار والمخاطر كالأفات والأمراض، ومع الاتفاقات الدولية.

45 - ولأن العديد من أقل البلدان نمواً يفتقر إلى الموارد المالية والتقنية اللازمة لكي تتولى بنفسها تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، فلا مفر من الاعتماد على الموارد والمشاريع والتكنولوجيات الخارجية، بما في ذلك المعدات والنظم. ولكي تتجح مثل هذه المبادرات، يجب أن يؤخذ السياق الوطني في الحسبان بشكل كامل، ويجب معالجة الثغرات والاحتياجات المحددة في سلسلة قيمة نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، ويجب أن ينصب التركيز على ما هو أكثر من مجرد حل تكنولوجي أو منهجي. ومن خلال استهداف الأولويات الوطنية، من الممكن تجنب الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، مثل انتشار المعدات غير المتوافقة أو تكرار نتائج المشاريع. ولضمان أن تلبى الاستثمارات والتدخلات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الاحتياجات القطرية، ينبغي أن تكون هناك خريطة طريق وطنية⁽⁹⁾ لتنفيذها تحدد بوضوح ما هو مطلوب وأين هو مطلوب ومتى هو مطلوب. وينبغي مواءمة أي خريطة طريق من هذا القبيل مع خطط التنمية والاستثمار القائمة على المستويات الوطنية والقطاعية والمحلية.

التوصيات

- 46 - تُشجّع أقل البلدان نمواً على وضع خرائط طريق وطنية لتنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

(9) يُستخدم مصطلح خريطة الطريق في هذا السياق ليشمل مجموعة من المصطلحات المماثلة، بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات وأطر العمل ومفاهيم العمليات، التي تهدف إلى تحقيق هدف معين، من قبيل تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

47 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على القيام بما يلي:

- (أ) دعم أقل البلدان نمواً في وضع خرائط طريق وطنية لتنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛
- (ب) ضمان مواءمة استثماراتهم وتدخلاتهم مع الخطط الوطنية للبلدان.

ثالثاً - الاستنتاجات

- 48 - إحرارُ تقدم في تحقيق الغاية (ز) من إطار سينداي، بشأن ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها، أمرٌ بالغ الأهمية لإحراز التقدم في تحقيق الغاية (أ)، بشأن الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي، والغاية (ب)، بشأن الحد من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي، والغاية (ج)، بشأن خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث، والغاية (د)، بشأن الحد مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، والغاية (و)، بشأن تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية.
- 49 - والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية من القطاعين العام والخاص مدعوون للنظر في التوصيات الواردة أعلاه لتسريع العمل على معالجة الثغرات وإنجاز نظم إنذار مبكر بالمخاطر المتعددة تكون متمحورة حول الإنسان وشاملة في أقل البلدان نمواً.
- 50 - وقد أُحرز تقدم مهم في أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، من خلال مبادرات مختلفة نُفذت على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لكن هذه البلدان هي البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والأكثر تخلفاً عن الركب. وجميع أصحاب المصلحة مدعوون إلى تحديد أولوياتهم وتسريع جهودهم لدعم هذه البلدان.
- 51 - ونظراً للحاجة الملحة للعمل وأهمية إحرار تقدم بشأن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، يظل الرصد المنتظم للتقدم المحرز أمراً بالغ الأهمية لتقييم مدى إنجاز هدف الأمين العام المتمثل في ضمان حماية جميع سكان الأرض من الأحداث الجوية أو المائية أو المناخية الخطرة بحلول عام 2027، من خلال نظم فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة تنقذ الأرواح وتستبقي سبل العيش.